CONCEPT

السياسة المالية والنقدية: التحليل الكلي المالي واستدامة الدين العام والنمذجة الاقتصادية الكلية

23 – 27 أغسطس 2027

دبي - فندق خمس نجوم في وسط الأعمال



السياسة المالية والنقدية: التحليل الكلي المالي واستدامة الدين العام والنمذجة الاقتصادية الكلية

المرجع: 18118_625 **التاريخ:** 23 – 27 أغسطس 2027 **المكان:** دبي - فندق خمس نجوم في وسط الأعمال **الرسوم:** SAR 19500

مقدمة:

كثيرا ما تبنى قرارات السياسة المالية والنقدية على توقعات غير متسقة ومسارات للدين العام لم تخضع لاختبارات الضغط، وتحدد أسعار الفائدة الأساسية دون تصور مشترك للموقف المالي. وعندما يعمل اقتصاديو المالية العامة والسلطة النقدية والتخطيط بأرقام منفصلة، يتجه مزيج السياسات في اتجاهين متعارضين وتتراجع المصداقية. تمكن هذه الدورة من كور كونسبت الاقتصاديين وموظفي السياسات من ربط الحسابات القطاعية والقواعد المالية وتحليل استدامة الدين وقنوات انتقال أثر السياسة النقدية والسيناريوهات القائمة على النماذج في إطار واحد متسق. ويعد المشاركون مذكرة سيناريوهات السياسة الكلية والمالية لاقتصاد افتراضي.

أهداف الدورة:

- مطابقة حسابات القطاع الحقيقي والمالية العامة والقطاع النقدي والقطاع الخارجي لبناء خط أساس اقتصادي كلي متسق
- قياس الموقف المالي المعدل دوريا واختبار مشروع الموازنة مقابل القواعد المالية الرقمية
- إسقاط مسارات الدين العام بمعادلة ديناميكية الدين واختبارها تحت صدمات الفائدة والنمو وسعر الصرف
- تقييم إعدادات السياسة النقدية من خلال قنوات الانتقال ومعايير قواعد السياسة وقيود نظام سعر الصرف
- بناء توقعات كلية ومالية وسيناريوهات قائمة على نماذج CGE تقيس أثر خيارات السياسة في النمو والتضخم والتوزيع
- صياغة مذكرة سيناريوهات السياسة الكلية والمالية توصي بمزيج منسق من السياسة المالية والنقدية

الفئة المستهدفة:

- اقتصاديو وحدات السياسة المالية والتحليل الكلي المالي الذين يعدون إسقاطات الإيرادات والنفقات والعجز
- اقتصاديو إدارات السياسة النقدية والبحوث الذين يقيمون التضخم وأسعار الفائدة الأساسية وأوضاع السيولة
- محللو التخطيط والتنمية الاقتصادية الذين يبنون سيناريوهات النمو والاستثمار على المدى المتوسط
- محللو الدين العام واستراتيجية التمويل الذين يتابعون الاحتياجات التمويلية ومؤشرات مخاطر الدين
- مستشارو السياسات الذين يعرضون على متخذي القرار المفاضلات بين الخيارات المالية والنقدية

محاور الدورة:

اليوم 1: الحسابات الاقتصادية الكلية وبناء خط الأساس المتسق

- إطار المحاسبة الكلية للقطاعات الأربعة: الحسابات الحقيقية والمالية والنقدية والخارجية
- متطابقة الادخار والاستثمار ومصفوفة الأرصدة المالية القطاعية
- تقدير فجوة الناتج: طريقة دالة الإنتاج مقابل طرق المرشحات الإحصائية
- عرض إحصاءات مالية الحكومة: الإيرادات والمصروفات وصافي الإقراض والتمويل
- فحوص الاتساق بين المسح النقدي وميزان المدفوعات

اليوم 2: الموقف المالي والقواعد المالية وتحليل استدامة الدين

- حساب الرصيد الأولي المعدل دوريا والرصيد الهيكلي
- الدفعة المالية وتقديرات المضاعف المالي حسب الأداة
- تصميم القواعد المالية الرقمية: ركائز الدين وسقوف العجز وحدود نمو الإنفاق وبنود الاستثناء
- معادلة ديناميكية الدين: فارق الفائدة والنمو والرصيد الأولي المثبت للدين
- اختبارات الضغط لاستدامة الدين وصدمات الخصوم الاحتمالية والمخططات المروحية

اليوم 3: أطر السياسة النقدية وقنوات الانتقال وأنظمة سعر الصرف

- مقارنة أنظمة السياسة النقدية: استهداف التضخم واستهداف المجاميع النقدية وربط سعر الصرف
- قنوات الانتقال: سعر الفائدة والإقراض المصرفي والميزانيات العمومية وأسعار الأصول وسعر الصرف
- معايير سعر الفائدة الأساسي: قواعد من نوع Taylor وتقديرات سعر الفائدة الحقيقي المحايد
- أدوات إدارة السيولة: عمليات السوق المفتوحة والتسهيلات الدائمة ومتطلبات الاحتياطي
- أنظمة الربط والتعويم المدار والتعويم الحر: الثالوث المستحيل ومقاييس كفاية الاحتياطيات

اليوم 4: مزيج السياسات والتنسيق والتنبؤ الكلي والمالي

- الهيمنة المالية وحدود التمويل النقدي وبروتوكولات التنسيق
- مصفوفة مزيج السياسات لصدمات الطلب والعرض وأسعار السلع الأولية وتدفقات رؤوس الأموال
- مسار عمل التنبؤ الكلي والمالي: مرونات الإيرادات ومحركات الإنفاق والفجوة التمويلية
- نماذج الفجوة شبه الهيكلية ودوال الاستجابة النبضية لنماذج الانحدار الذاتي المتجه في تحليل السيناريوهات
- آليات نماذج CGE للتوازن العام القابلة للحساب: مصفوفة الحسابات الاجتماعية والمعايرة وقواعد الإغلاق

اليوم 5: المشروع الختامي: مذكرة سيناريوهات السياسة الكلية والمالية لاقتصاد افتراضي

- بناء خط الأساس للاقتصاد الافتراضي: الحسابات القطاعية المترابطة والإسقاط متوسط المدى
- محاكاة سيناريو معاكس: تراجع أسعار السلع الأولية مع تشدد التمويل الخارجي
- خيارات الاستجابة وتكلفتها عبر مسار الدين وتوقعات التضخم
- التوجيه المستقبلي والبيانات المالية وخطة التواصل بشأن السياسات
- عرض مذكرة سيناريوهات السياسة الكلية والمالية ومناقشتها أمام لجنة

المهارات التي ستكتسبها:

- اتساق المحاسبة الاقتصادية الكلية
- تقدير فجوة الناتج
- تحليل الرصيد الهيكلي
- نمذجة استدامة الدين
- تقييم انتقال أثر السياسة النقدية
- تقييم أنظمة سعر الصرف
- تصميم سيناريوهات التوازن العام
- التواصل بشأن السياسات

لماذا تحضر هذه الدورة:

- العودة بمذكرة سيناريوهات السياسة الكلية والمالية لاقتصاد افتراضي مبنية على خط أساس عامل ومناقشة أمام لجنة
- التحدث باللغة التحليلية نفسها التي يستخدمها الزملاء على الجانب الآخر من السياسة المالية والنقدية
- تحويل نتائج اختبارات الضغط وسيناريوهات النماذج إلى خيارات سياسات يقارن بينها متخذو القرار بسرعة
- مقارنة المناهج مع اقتصاديين من وزارات وسلطات نقدية وجهات تخطيط تواجه أنظمة وصدمات مختلفة

الخاتمة:

تعتمد مصداقية السياسة المالية والنقدية على مجموعة أرقام واحدة متسقة وفهم واضح لتفاعل الذراعين. تنتقل الدورة من حسابات القطاعات الأربعة وفجوة الناتج إلى الموقف المالي والقواعد المالية واستدامة الدين، ثم إلى أنظمة السياسة النقدية وقنوات الانتقال وخيارات سعر الصرف، قبل الجمع بينها في مزيج السياسات والتنبؤ الكلي والمالي وسيناريوهات التوازن العام. ويخرج اليوم الأخير بمذكرة سيناريوهات السياسة الكلية والمالية جاهزة للاستخدام في دورة السياسات التالية.